وكان رد الجمهورية العربية المتحدة والاردن على ذلك يتلخص بأن انسحاب القوات الاسرائيلية الى المواقع التي كانت تحتلها قبل حزيران ١٩٦٧ هو الخطوة الاساسية والتمهيدية لتسويه سلمية في الشرق الاوسط . ثم تقرر بعد ذلك ان تجري المباحثات مع المبعوث الخاص في نيويورك دون دعوة رسمية .

وخلال أشهر ايار وحزيران وآب وايلول ١٩٦٨ اتصل السفير يارينغ في نيويورك بمندوبي الدول المعنيه وبوزراء خارجيتها ، وقد اتضح له خلال هذه الاتصالات ان هناك وجهات نظر مختلفه لدى كل من الطرفين . فبينما اعتبرت اسرائيل ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ هو مجرد بيان مبادىء على الفرقاء ان يتفاوضوا حول السلام في ضوئه ، اعتبرت مصر ان القرار هو خطة كاملة لتسوية النزاع في الشرق الاوسط وان على الفرقاء ان ينفذوها وفقا لوسائل يعينها المبعوث الخاص . وكان هناك ايضا خلاف حول المعنى الخاص بنصوص الانسحاب في قرار مجلس الامن ، فهي بالنسبة للدول العربية تشمل جميع الاراضي المحتلة منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ ، أما بالنسبة لاسرائيل فهي تنطبق فقط ، الى الحد الضروري ، حين يتم التوصل الى اتفاق بين الفرقاء على حدود آمنة ومعترف بها بينهم ، وهكذا تجمدت مهمة السفير يارينغ حتى حزيران ١٩٧٠ حيث اقترحت الولايات المتحدة على حكومات اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة والاردن بأن تعلم السفير يارينغ (١) بأنها قبلت وستنفذ القرار رقم ٢٤٢ بكل أقسامه وانها ستعين ممثلين لمباحثات تجري تحت اشرافه . (٢) بأن الغرض من هذه المباحثات هو التوصل الى اتفاق على توطيد سلام عادل ودائم بينهم يرتكز على المبادىء التالية (أ) الاعتراف المتبادل بين الاطراف المعنية بسيادة كل منها وسلامة اراضيه واستقلاله السياسي ، (ب) انسحاب اسرائيلي من الاراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧ وفقا للقرار ٢٤٢ ، (٣) ان الفرقاء تسهيلا لتنفيذ مهمة السفير يارينغ سوف يحافظون اعتبارا من واحد تموز حتى اول تشرين الاول على الاقل على قرارات مجلس الامن الخاص بوقف اطلاق النار . وبعد ان وافقت الدول المعنية على هذا الاقتراح الاميركي ابتدأ السفير يارنغ بالاتصال بالفرقاء للقيام بمباحثات في نيويورك وقابل ممثلي الدول العربية ، ولكن الممثل الاسرائيلي رفض الاستمرار بالاشتراك في هذه المحادثات بحجة ان اتفاقية وقف النار لم تراع تماما ، وبذلك تجمدت المحادثات . وعندما أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٦٢٨ (دورة ٢٥) تاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٧٠ ودعت الاطراف المعنيين استئناف الاتصال مع السفير يارينغ ، دعا الممثل الخاص الاطراف لاستئناف المناقشات تحت اشرافه للتوصل الى اتفاقية حول اقامة سلام عادل ودائم . وقد ابدت كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة والاردن رغبتهما في ذلك ، ووافقت اسرائيل على ذلك ايضا . وبتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٧١ استأنف السفير يارينغ مناقشاته . وقد تلقى رسالتين من اسرائيل توضح فيهما اراءها في مبادىء السلام ، وكذلك تلقى رسالة من كل من الجمهورية العربية المتحدة والاردن توضحان فيهما آراءهما الخاصة حول تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقد اتضح من هذه الرسائل ومن الاجتماعات التي عقدها المبعوث الخاص مع مندوبي الدول المعنية على ان هناك اختلافا جوهريا في الرأي حول النظام الذي يجب ان تبحث المواضيع بموجبه . واهم من ذلك ان كل فريق كان يصر على ان يكون الفريق الاخر مستعدا لالتزامات معينة قبل ان يستعد للانتقال الى مرحلة صوغ نصوص تسوية السلام . وقد أصرت اسرائيل على ان تقدم اليها الجمهورية العربية المتحدة التزامات محددة ومباشرة وانها ستكون مستعدة للدخول في اتفاقية سلام معها وعندما يتم التوصل الى هذه النقاط سيكون بالامكان البحث في نقاط أخرى ومن ضمنها مشكلة اللاجئين ، أما مسألة الحدود الآمنة